المؤتمر الوطني ومحاكمة الملك لويس السادس عشر ١٧٩٢-١٧٩٣

The National Convention and the Trial of King Louis XVI 1792-1793

م. د. ايمن عبد الكريم محمود

Lect .Dr. Ayman Abdulkarim Mahmood

جامعة سامراء – كلية الآداب

University of Samarra/ College of Arts

E-mail: ayman.88@uosamarra.edu.iq

https://orcid.org/0000-0003-4037-7147

أ. د. عادل محمد حسين

Prof. Dr. Adil Mohammed Hussain

جامعة سامراء – كلية التربية

University of Samarra/ College of Education

E-mail: adil.moh@uosamarra.edu.iq

https://orcid.org/0000-0001-5073-9805

أ. د. علاء طه ياسين

Prof. Dr. Adil Mohammed Hussain

جامعة سامراء – كلية التربية

University of Samarra/ College of Education

E-mail: alaa.taha20@uosamarra.edu.iq

الكلمات المفتاحية: : الجمهورية الفرنسية، حقوق الإنسان، روبسبير، فرنسا، ماري انطوانيت.

Keywords: French Republic, Human Rights, Robespierre, France, Marie Antoinette.

الملخص

فرنســا من الدول الأوربية التي لها مكانة كبيرة ومهمة على الصــعيد الأوربي والعالمي، وتاريخها في العصـــر الحديث حافلًا بالأحداث، ولعل أبرزها هو اندلاع الثورة الفرنســية عام ١٧٨٩، وما تبعها من أحداث مهمة ولاســيما في عهد المؤتمر الوطني، الذي أخذ على عاتقه حكم فرنسا بعد عزل الملك لويس السادس عشر، وقام بإلغاء الملكية وأعلن الجمهورية، ثم حاكم الملك لويس السادس عشر، إذ ان محاكمته من أولى المحاكمات في تاريخ فرنسا، وجاء إعلان الجمهورية ثم محاكمة الملك وإعدامه كنتيجة حتمية وإجراءً مســبقًا لقطع الطريق ووضـــع حدٍ لمحاولات الملك والملكيين والمتعاطفين معهم من جهة والدول الأوربية من جهة أخرى لتقويض الثورة وإنهائها، وذلك ما سنتناوله بشكل مفصل في بحثنا هذا.

Abstract

France is one of the European countries that has a great and important position at the European and global levels, and its history in the modern era is full of events, perhaps the most prominent of which is the outbreak of the French Revolution in 1789, and the important events that followed, especially during the era of the National Convention, which took upon itself the rule of France after the dismissal of the King Louis XVI, and he abolished the monarchy and declared the republic, then the ruler of King Louis XVI, as his trial was one of the first trials in the history of France. Europe, on the other hand, to undermine and end the revolution, and that is what we will discuss in detail in this research.

المقدمة:

تعد فرنســـا من الدول الأوربية التي لها مكانة كبيرة ومهمة على الصـــعيد الأوربي والعالمي، وتاريخها في العصـر الحديث حافلًا بالأحداث، ولعل أبرزها هو اندلاع الثورة الفرنسـية عام ١٧٨٩، وما انبثق عنها من تطورات وأفكار سـياسـية واقتصـادية واجتماعية جديدة أثرت في الشعوب الأوربية، فضـلاً عن ظهور مؤسسات برلمانية جديدة لاسيما المؤتمر الوطني، الذي أخذ على عاتقه حكم فرنســا بعد عزل الملك لويس الســادس عشــر، ثم إعلان الجمهورية ومحاكمة الملك، تلك المحاكمة التي اختلف بشأنها السياسيين الفرنسيين وعارضها ملوك أوربا.

من هنا جاءت أهمية اختيار موضـوع (المؤتمر الوطني ومحاكمة الملك لويس السـادس عشر ١٧٩٢-١٧٩٣)، فضـلاً عن ذلك ان محاكمته تعد أولى المحاكمات في تاريخ فرنسـا، وقد جاء اختيار العام ١٧٩٢ بداية لعنوان البحث لكونه العام الذي بدأ فيه عهد المؤتمر الوطني، وأما التوقف عند العام ١٧٩٣، فجاء لانتهاء محاكمة الملك واعدامه.

اقتضـــت طبيعة البحث تقســـيمه إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ثبت فيها أبرز الاســـتنتاجات، تطرق المحور الأول: (الثورة الفرنســـية والصـــراع مع الملك) إلى اندلاع الثورة الفرنسية وأهم الأحداث والقرارات التي صـدرت للحد من سلطة الملك، فضـلاً عن محاولات الملك والبلاط للاسـتعانة بالدول الأوربية ولاسـيما النمسـا من أجل إعادة سـلطته الكاملة مما أدى إلى حدوث انتفاضـة آب التي أدت إلى تعليق سـلطاته، وكان المحور الثاني (المؤتمر الوطني وإلغاء النظام الملكي) نبذة مختصـــرة عن المؤتمر الوطني وقراره بإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في فرنسـا، أما المحور الثالث (محاكمة الملك لويس السـادس عشـر) فركز عن محاكمة الملك بدقة وآراء أعضـاء المؤتمر الوطني بشـأن مصـير الملك وقرار الاتهام ونتيجة المحاكمة، وقد انتهت المحاكمة بإدانته وإعدامه.

أولًا: الثورة الفرنسية والصراع مع الملك:

اندلعت الثورة الفرنسية نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية وعوامل أخرى في الرابع عشر من تموز ١٧٨٩، وذلك باقتحام سجن الباستيل[١] **"Bastile"** والسيطرة عليه، إذ تمكن الثوار من السيطرة على إدارة حكومة باريس، وحين وصلت أخبار سقوط سجن الباستيل إلى الأقاليم والأرياف هاجم السكان قصور النبلاء والأديرة وأحرقوا ما فيها من سجلات، وفي الرابع من آب ١٧٨٩، اجتمعت الجمعية التأسيسية وتمكنت من القضاء على النظام القديم من خلال إزالة الفوارق الطبقية والامتيازات حين أصدرت العديد من القرارات أهمها إلغاء جميع الحقوق الإقطاعية والقضائية للأشراف، وكذلك إلغاء أعمال السخرة والضرائب المفروضة على المطاحن والأفران وإلغاء ضريبة العشر (موسنييه وآخرون، ١٩٦٨، مج٥، ص٤١٩-٤٢٠؛ مراد، د.ت، ص٢٥).

وأصدرت في السادس والعشرين من الشهر آب ١٧٨٩، إعلان حقوق الإنسان والمواطن **"Les Droits de l'homme et du Citoyen"**، وفي الثامن من تشرين الأول أصدرت قرار تبديل لقب الملك لويس السادس عشر[٢] **"Louis XVI"** من لقب ملك فرنسا ونافارا[٣] **"Navarre"** إلى لقب ملك الفرنسيين، كما أصدرت عدة تنظيمات تتعلق بعمل الكنائس ورجال الدين وقد جمعت تلك التنظيمات بدستور صدر في الرابع والعشرين من آب عام ١٧٩٠، عرف بالدستور المدني لرجال الدين (قرقوط، ١٩٨٠، ص١٥٠؛ عوض، ١٩٩٢، ص٧٦-٧٧)، وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني عدت الجمعية التأسيسية كل رجل من رجال الدين مستقيلًا من وظيفته مالم يؤد قسم الولاء للدستور خلال مدة أقصاها ثمانية أيام،

---

(١) سجن الباستيل: اسمه الأصلي الباستيد "Bastide" ومعناه الحصن، أنشأ في فرنسا كحصن للدفاع عن باريس في المدة (١٣٧٠-١٣٩٠م)، أصبح الباستيل أحد القصور الملكية عام ١٦٦٧م، ثم تحوّل إلى سجن، وأصبح على مدار السنين رمزًا للطغيان والظلم، انطلقت منه الشرارة الأولى للثورة الفرنسية عام ١٧٨٩. للمزيد ينظر: (عوض، ١٩٩٢، ص١٧-٢٦).

(٢) لويس السادس عشر: ملك فرنسا، ولد في قصر فرساي في ٢٣ آب ١٧٥٤، منحه جده لويس الخامس عشر لقب دوق باري منذ ولادته، تزوج من ماري انطوانيت في ١٦ أيار ١٧٧٠، اندلعت الثورة الفرنسية في عهده التي أطاحت بالحكم الملكي المطلق، في عام ١٧٩١ حاول مع زوجته الفرار من فرنسا ولكن أُلقي القبض عليهما، علقت الجمعية التشريعية سلطاته وسجن في برج التامبل بعد انتفاضة ١٠ آب ١٧٩٢، جرت محاكمته في حكومة المؤتمر الوطني وأُدين بالخيانة وأُعدم بالمقصلة في ٢١ كانون الثاني ١٧٩٣. ينظر: (Challamel et Lacroix, 1889, p.1)

(٣) نافارا: مدينة تقع شمال اسبانيا، تشكلت مملكة نافارا عام ٨٢٤ م، بعد قيام ثورة ضد السلطة، ضم الجزء الجنوبي منها إلى مملكة قشتالة عام ١٥١٣ وبالتالي أصبحت جزءًا من مملكة اسبانيا، أما الجزء الشمالي من المملكة فظل مستقلًا، وفي عام ١٥٨٩، اغتيل الملك هنري الثالث "Henry III" (١٥٥١-١٥٨٩) على يد أحد الرهبان أثناء حصاره لمدينة باريس، فتم استدعاء هنري دي بوربون ملك نافارا ليعتلي عرش فرنسا، باسم هنري الرابع "Henry IV" (١٥٨٩-١٦١٠)، ومنذ ذلك الحين أصبحت تعرف بمملكة فرنسا ونافارا. للمزيد من التفاصيل ينظر: (الدوري، ٢٠١٤، ص ٤٧).

فأقسـم عددًا من القسـاوسـة ووافقوا على تشـكيل مجالس الأسـقفيات، لذلك خرج البابا بيوس السـادس[١] **"Pius VI"** من صـمته وهاجم مبادئ الثورة الفرنسـية وإعلان حقوق الإنسـان والمواطن والدسـتور المدني لرجال الدين في العاشـر من آذار وفي الثالث عشـر من نيسـان ١٧٩١، وبذلك أعطى دفعة قوية للثورة المضـادة، فمارس المنشـقون شـعائرهم سـراً، وانقسـم الفلاحون والعمال، لذلك أصدرت الجمعية التأسيسية مرسومًا في السابع من أيار من العام نفسه أغلقت بموجبه الكنائس التي يهاجم فيها الدستور المدني لرجال الدين (ليفيير، ١٩٧٠، ص١٩٣-١٥٩؛ قرقوط، ١٩٨٠، ص١٥١).

وفي تلك الأثناء بدأ الملك لويس السـادس عشـر يتصـل بالدول الاوربية وأخذ يخطط للهرب من فرنسا أملاً في اعادة سلطته إلى ما كانت عليه قبل الثورة، ففي منتصف ليلة العشرين من حزيران ١٧٩١، غادر الملك مع أُسرته متوجهاً إلى مدينة ميتز **"Metz"** الواقعة على الحدود الشـمالية الشـرقية الفرنسـية، ليهرب إلى جيش امبراطورية النمسـا (الإمبراطورية الرومانية المقدسة) **"The Holy Roman Empire"** المرابط في بلجيكا، وحين وصل إلى مدينة فارين "Varennes" الواقعة شـمال شـرق فرنسـا تم التعرف عليه، وأُعيد إلى باريس مع أسرته وسط حراسة مشددة من الحرس الوطني في الثاني والعشرين من حزيران (عوض، ١٩٩٢، ص١٤٥-١٤٧).

وكان الملك قد ترك رسـالة قبل هروبه أكد فيها رفضـه قرارات الجمعية التأسـيسـية وأَنَّه أُرغِمَ على قبولها، مما أدى إلى تجدد الحركة الشـعبية، ولتهدئة الأوضـاع اضـطرت الجمعية التأسـيسـية إلى إيقاف سـلطة الملك، من أجل وضـع دسـتور للبلاد وأُرغِمَ الملك على أَداء قسـم الإخلاص له، فأثار قرار إيقاف الملك عدد من الدول الأُوربية، إذ حاول إمبراطور النمسـا بيتر ليوبولد جوزيف الثاني[٢] **"Peter Leopold Joseph II"** وملك بروسـيا فردريك وليم الثاني[٣] **"Frederick William II"** انقاذ الأسـرة المالكة والحكم الملكي، فأصـدرا إعلان

---

(١) بيوس السـادس: اسـمه جيوفاني انجيلو "Giovani Angelo"، ولد في ٢٥ كانون الأول ١٧١٧، وفي عام ١٧٦٦ عين أميناً لصندوق الحسابات من قبل البابا كليمنت الثالث عشر (١٧٥٨-١٧٦٩)، انتخب للكرسي البابوي عام ١٧٧٥، وبقي فيه حتى وفاته في مدينة فالنس الفرنسية في ٢٩ آب ١٧٩٩. للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Von Pastor, 1952)

(٢) بيتر ليوبولد جوزيف الثاني: الإمبراطور ما قبل الأخير للإمبراطورية الرومانية المقدسـة (١٧٩٠-١٧٩٢)، ابن الامبراطورة ماريا تريزا والإمبراطور فرانسـيس الأول، ولد في ٥ أيار ١٧٤٧ وتلقى تعليمه الأول لمنصـب الكاهن، توفى في الأول من آذار ١٧٩٢. للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Godechot, 1988, P.337)

(٣) فردريك وليم الثاني: ملك بروسـيا (١٧٨٦-١٧٩٧)، ولد في برلين عام ١٧٤٤، عقد الاجتماع في بلنتز مع الامبراطور ليوبولد الثاني للمشـاركة في دعم قضـية الملك لويس السـادس عشـر في فرنسـا، عقد تحالفاً مع النمسـا بعد اعلان فرنسـا الحرب على النمسـا في شـباط عام ١٧٩٢، شـارك في الحملات العسـكرية لعامي ١٧٩٢ و ١٧٩٣، توفى عام ١٧٩٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

بلنتز **"Declaration of Pillnitz"** في السابع والعشرين من آب ١٧٩١، وقد أعلنا فيه أَنَّ دول أوربا لن تتردد في استعمال الوسائل كلها لإعادة الملكية في فرنسا إلى قوتها (قرقوط، ١٩٨٠، ص١٥١)، وفي تلك الأثناء انتهت الجمعية من وضع الدستور الذي أقرته في الثالث من أيلول من العام نفسه، ثم رُفع النص النهائي إلى الملك وأقره وأكد الإخلاص له ولفرنسا في الرابع عشر من أيلول ١٧٩١، ومن الجدير بالذكر أن الجمعية التأسيسية أبلغت الدول الأوربية أن الملك لويس السادس عشر أُعيد إلى العرش، لذلك صرح إمبراطور النمسا أنه لم يبقَ من سبيل لإجراء شيء ما بصدد التدخل في الشؤون الفرنسية. (Anderson, 1908, P.102).

تحددت سلطات الملك بموجب الدستور، إذ نص على الفصل بين السلطات، وأَن الملك أصبح على رأس الدولة وله حق الاعتراض على قرارات الجمعية التشريعية، وليس له الحق في حلها، وأصبح القائد الأعلى للجيش لكن ليس من حقه إعلان الحرب والسلم بل من حق الجمعية، ومنح الملك حق اختيار الوزراء على ألا يكونوا من أعضاء الجمعية التشريعية، ومنع الوزراء من حضور جلسات الجمعية، وأيضاً نص الدستور على عدم إمكانية أعضاء الجمعية التأسيسية الترشح لعضوية الجمعية التشريعية إلا بعد مرور عام من تشكيلها (السبكي، ١٩٨٥، ص٣١؛ مراد، د.ت، ص ص٣٠-٣١)، وبعد إقرار الدستور بدأت عملية انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية، وبعد انتهاء الانتخابات اجتمعت الجمعية التأسيسية وأعلنت عن انجاز مهمتها واختتمت جلساتها في الثلاثين من أيلول ١٧٩١ (الدوري، ٢٠١٣، ص ١٤٨-١٤٩).

كانت مشكلة المهاجرين – من النبلاء ورجال الدين- إحدى المشاكل الخطيرة التي واجهت الجمعية التشريعية، والتي تعد أحد اسباب الحرب بين فرنسا والنمسا، إذ قام المهاجرون بإعداد جيشٍ منظمٍ في كوبلتز الواقعة على شواطئ الراين بإشراف الكونت دارتو[١] **"Comte d'Artois"** ، وفي مدينة ورمز **"Worms"** تحت إشراف لويس جوزيف دي كونديه **"Louis Joseph de Condé"** (١٧٣٦-١٨١٨)، وأخذوا يحرضون لقيام الثورة المضادة، فأصدرت الجمعية التشريعية بعد نقاش طويل قرارين: القرار الأول: صدر في الثلاثين من تشرين الأول ١٧٩١ وفيه طلب من شقيق الملك الكونت لويس دي بروفنس[٢] **"De Provence**

(Biesinger, 2006, P.391-392).

(١) الكونت دارتو: شقيق الملك لويس السادس عشر، ولد في فرساي ٩ تشرين الأول ١٧٥٧، هرب الى خارج فرنسا بعد الاستيلاء على سجن الباستيل عام ١٧٨٩، أصبح ملك فرنسا تحت اسم شارل العاشر " Charles X" (١٨٢٤-١٨٣٠)، أصدر سلسلة من القرارات القمعية التي عرفت باسم مراسيم (القديس كلود الأربعة) التي أدت إلى قيام ثورة تموز عام ١٨٣٠ ، نفي إلى خارج فرنسا عام ١٨٣٠، توفى في ٦ تشرين الثاني ١٨٣٦. للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Challamel et Lacroix, 1889, P.4).

(٢) الكونت لويس دي بروفنس: شقيق الملك لويس السادس عشر، ولد في فرساي في ١٧ تشرين الأول ١٧٥٥، تزوج من ماري- جوزفين "Marie-Josephine" عام ١٧٧١، غادر فرنسا في تموز ١٧٩١، عاد إلى فرنسا في أيار ١٨١٤ وأصبح ملك فرنسا تحت اسم لويس الثامن عشر "Louis XVIII" (١٨١٤-١٨٢٤)، توفى

Comte Louis"، العودة إلى فرنسا خلال شهرين وإلا فقد حقوقه في الوصاية على العرش، والقرار الثاني: صدر في التاسع من تشرين الثاني ١٧٩١ بإعلان المهاجرين عموماً أنهم موضع إشتباه بتهمة التآمر ضد فرنسا، وأنهم إذا استمروا في تحشدهم وحملهم السلاح حتى الأول من كانون الثاني ١٧٩٢ عوقبوا بمصادرة أملاكهم والحكم عليهم بالإعدام (شكري، ٢٠٠٨، ص ٢٥٣؛ حسن جلال، ١٩٢٧، ص ١٧٥).

جاء رد الملك لويس السادس عشر في الرابع عشر من تشرين الثاني حين أرسل أحد وزرائه لقراءة ما إتخذه من قرارات، وحين علم أعضاء الجمعية أَنَّ الملك وافق على القرار الأول ولكنه إعترض على القرار الثاني واكتفى بتوجيه خطاب إلى المهاجرين يدعوهم فيه إلى الهدوء والامتثال لأوامره والعودة إلى البلاد، أعلن أغلب الأعضاء استنكارهم لعدم التصديق على القرار الثاني المتعلق بالمهاجرين وقاطعوا كلام الوزير وأجبروه على النزول من المنصة. (Gomel, 1902, P. 23-24).

تناولت الجمعية التشريعية أيضاً مسألة رجال الدين المؤيدين للنظام الملكي، الذين لم يؤدوا اليمين للدستور المدني للكنيسة (راشد، د.ت، ص٨٩)، لذا أصدرت الجمعية التشريعية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٧٩١ قرار الحرمان بحق رجال الدين من وظائفهم، لمن امتنع عن أداء اليمين للدستور خلال ثمانية أيام ووضعهم تحت المراقبة، على أن يكون القرار أشد في حالة حدوث احتجاجات في مناطقهم فيتم نفيهم، ومن يثبت اشتراكه في الإحتجاجات فجزاؤه السجن لمدة عامين، وقد رفض الملك لويس السادس عشر التصديق على القرار وقام بنقضه وعدّه اضطهاداً كبيراً لهم (شكري، ٢٠٠٨، ص ص٢٥٣-٢٥٤؛ حسن جلال، ١٩٢٧، ص١٧٥).

وفي تلك الأثناء جرى تعديل في وزارة الملك التي كانت برئاسة الفويان فأصبح لويس ناربون[١] **"Louis Narbonne"** وزيراً للحربية، وكلود أنطوان دي فالديك دي لسارت **"Claude Antoine de Valdec de Lessart"** (١٧٤٢-١٧٩٢) وزيراً للخارجية، وكان ناربون ذو إتجاه ملكي ديموقراطي ينظر إلى قيام الحرب بين فرنسا والنمسا خير فرصة لإنقاذ الملكية، وتحت ضغط أعضاء الجمعية قام الملك بإرسال مذكرة في الرابع عشر من كانون الأول إلى امبراطور النمسا ليوبولد الثاني وإلى ناخب تريف[٢] فحواها: أَنَّه إذا لم يسرح المهاجرون

في ١٦ أيلول ١٨٢٤. للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Richardson, 1920, P. 279-280).

(١) لويس ناربون: عسكري وسياسي فرنسي، ولد في آب عام ١٧٥٥، تم تعيينه قائداً للحرس الوطني عام ١٧٩٠، اصبح وزيراً للحربية للمدة من (٦ كانون الأول ١٧٩١-٩ آذار ١٧٩٢)، توفى في ١٧ تشرين الثاني ١٨١٣. للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Challamel et Lacroix, 1889, P.252).

(٢) ناخب تريف: احد الامراء السبعة الذين يحق لهم انتخاب امبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة وهم فضلاً عن اسقف تريف، اسقف مايانس، اسقف كولوجني "Cologne" ، وملك بوهيميا "Bohemia" ، وكونت

القوات العسكرية – التي يجمعونها في موعد أقصاه الخامس عشر من كانون الثاني ١٧٩٢ – فإن العمليات الحربية ستبدأ فوراً ضد ناخب تريف، فبادر ناخب تريف بإصدار أمره بوقف الإستعدادات العسكرية، لكن المهاجرين لم ينفذوا أمره ثم أهانوا المعتمد الفرنسي، وأما الإمبراطور ليوبولد الثاني فقدْ أبدى رغبته في السلم وفي الوقت نفسه أنذر الفرنسيين بأنه سيعد كل هجوم يقع على تريف عملاً عدوانياً ضد الإمبراطورية. (شكري، ٢٠٠٨، ص ٢٦١-٢٦٢ ؛ سوبول، ١٩٨٩، ص ٢١٤).

لم يقتنع وزير الحربية ناربون بالإجراء الذي اتخذه حاكم تريف وقام بحشد ثلاثة جيوش على الحدود بقيادة جان بابتيست روشامبو **"Jean Baptiste Rochambeau"** (١٧٢٥-١٨٠٧) ولافاييت ونيكولاس لوكنر **"Nicolas Luckner"** (١٧٢٢-١٧٩٤) بلغ مجموعها نحو (١٥٠) ألف مقاتل، ثم طلب من الإمبراطور ليوبولد الثاني في الخامس والعشرين من كانون الثاني ١٧٩٢ أن يصدر تصريحاً قاطعاً لتسريح قوات المهاجرين، وأنذره بإعلان الحرب على النمسا إذا لم يصل جواب مقنع حتى يوم الرابع من آذار. (شكري، ٢٠٠٨، ص ٢٦٢).

كان موقف أحزاب الجمعية متبايناً من الدعوة لإعلان الحرب على النمسا، إذ إن أعضاء حزب الفويان كانوا يؤيدون إعلان الحرب، إذ يرونها فرصة لتقوية السلطة التنفيذية ولإعادة نفوذ الملكية، وكان وزير الحربية ناربون يرى أنَّ الملك إذا نجح في مواجهة الحرب فإنه يتمكن من إستعادة مركزه القوي في فرنسا، وذلك ما كانت تراه الملكة ماري انطوانيت[١] **"Marie Antoinette"** في الحرب التي أكدت على أَنها الفرصة الوحيدة لإعادة الملكية المطلقة إلى فرنسا (راشد، د.ت، ص٩٧).

أما حزب اليسار فكان منقسماً على نفسه، إذ إنَّ الجيروند يقفون مع الإتجاه العام السائد في فرنسا الذي يؤيد الحرب لكونها تصب في مصلحة فرنسا، أما اليعاقبة فإنهم رفضوا الحرب وأدركوا خطورتها، إذ أَوضح مارا في كتاباته أَنَّ ما تتعرض له البلاد من فقر ومجاعات تصيب الطبقات الدنيا بسبب الحروب، كما عارض روبسبير الحرب وأكد على التركيز على الوضع الداخلي وتثبيت الأمن والنظام. (سوبول، ١٩٨٩، ص٢١٥-٢١٧).

زادت حدة التوتر بين فرنسا والنمسا وشعر الملك لويس السادس عشر أَنَّ الضرورة تقضي الموافقة على طلب الحكومة الفرنسية بإعلان الحرب على النمسا وقد حظر الملك إلى

بلاتين "Palatine" ، ودوق سكسونيا "Saxony"، ومارغريف براندبيرغ "Barandenburg" . للمزيد من التفاصيل ينظر: (عجميي وظاهر، ٢٠٠٩، ص٩١).

(١) ماري انطوانيت: ملكة فرنسا، ولدت بمدينة فيينا في ٢ تشرين الثاني ١٧٥٥، تزوجت من لويس السادس عشر في ١٦ أيار ١٧٧٠، كانت من أشد المعارضين للثورة الفرنسية، سجنت مع زوجها في برج التامبل بعد انتفاضة العاشر من آب ١٧٩٢، اعدمت بالمقصلة في ١٦ تشرين الأول ١٧٩٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: النيازي، إسراء شرشاب عايد. (٢٠١٤). ماري انطوانيت (١٧٥٥-١٧٩٣) وموقفها من الثورة الفرنسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ذي قار، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

الجمعية التشـريعية وأَعلن الحرب في العشـرين من نيسـان ١٧٩٢. (الدوري، ٢٠١٤، ص ٤٥-٤٦).

اتجه الجيش الفرنسـي عند بدء العمليات العسكرية نحو الحدود الشـرقية مع النمسـا وقام بمهاجمة الأراضـي المنخفضـة النمسـاوية وحقق مكاسـب سـريعة، إلا أَنَّ الجيش الفرنسـي أُصـيب بنكسـة عسـكرية لعدم كفاءة الجنود في مواجهة الهجوم النمسـاوي المعاكس لقلة خبرتهم وعدم الإذعان لأوامر قادتهم، (البطريق ونوار. د.ت، ص ٤٠١-٤٠٢؛ الدوري، ٢٠١٤، ص ٤٧)، فصـدرت الأَوامر للجيش الفرنسـي بالإنسـحاب إلى داخل فرنسـا في التاسـع والعشـرين من نيسـان ١٧٩٢، في حين تحشـدت القوات النمسـاوية على الحدود الفرنسـية من دون ملاحقة الفرنسـيين. (حسن جلال، ١٩٢٧، ص ١٧٩).

أثارت تلك الأحداث غضب الفرنسيين عامة ولاسيما أهالي باريس، واتهموا الملك والبلاط الملكي بالخيانة وقامت الجماهير بحمل السـلاح، وللسـيطرة على الموقف أعلنت الجمعية التشريعية انها منعقدة في جلسة مستمرة وأَصدرت ثلاث قرارات، صدر القرار الأول: في السابع والعشـرين من أيار وكان موجه ضـد رجال الدين، والقرار الثاني: في التاسـع والعشـرين من أيار والخاص بتسريح الحرس الملكي الخاص، أما القرار الثالث: فيقضـي بإنشاء معسكر في ضواحي باريس لتجنيد عشرين أَلفاً من جميع المديريات والأَقاليم للدفاع عن العاصمة ضد الغزو الأجنبي، فوافق الملك على القرار الثاني، ولكنه رفض القرار الأول والثالث (سـوبول، ١٩٨٩، ص ٢٢٣؛ شـكري، ٢٠٠٨، ص ٢٦٥-٢٦٦)، فانتقده وزير الداخلية جان- ماري رولان[١] **"Jean-Marie Roland"** وأرسل رسالة تهديد ردد فيها العبارة المأثورة عن الجيروند: "**إن على الملك أن يختار بين الثورة وأعدائها**". (نورمن هامبسن، ١٩٦٣، ص ١٥٢).

غضـب الملك لويس السـادس عشـر وقام في الثاني من حزيران ١٧٩٢ بطرد وزير الداخلية رولان ووزير الحربية جوزيف سـيرفان[٢] **"Joseph Servan"** وكذلك وزير الخزانة إيتان كلافيير **"Etienne Clavieer"** (١٧٣٥-١٧٩٣)، وأَراد أَنْ يسـتمر الوزراء الآخرون في عملهم إلا أَنهم أصروا على أَنْ يصدق على قرارات الجمعية التشريعية، ولما رفض، استقالوا، فسقطت وزارة الجيروند في الخامس عشر من حزيران ١٧٩٢، وتشكلت وزارة جديدة من الفويان. (سوبول، ١٩٨٩، ص ٢٢٣؛ شكري، ٢٠٠٨، ص ٢٦٦-٢٦٧).

---

(١) جان- ماري رولان: سياسي فرنسي، ولد في ١٨ شباط ١٧٣٤، تزوج من الآنسة فليبون (مدام رولان) عام ١٧٨٠، أصـبح وزيرا للداخلية للمدة من (كانون الأول ١٧٩٢ - حزيران ١٧٩٢)، غادر باريس هارباً إلى مدينة ليون بعد إعدام زوجته مع أعضاء الجيروند، قتل في ١٥ تشرين الثاني ١٧٩٣. للمزيد ينظر:
(Challamel et Lacroix, 1889, P. 34)

(٢) جوزيف سـيرفان: عسـكري فرنسـي، ولد عام ١٧٤١، شـغل منصـب وزير الحربية للمدة من (٩ أيار-١٢ حزيران ١٧٩٢)، وللمدة من (١٠ آب-٣٠ أيلول ١٧٩٢)، اعتقل خلال عهد الإرهاب واطلق سـراحه عام ١٧٩٥، حصل على التقاعد عام ١٨٠٧، توفى عام ١٨٠٨. للمزيد من التفاصيل ينظر:
(Godechot, 1988, P. 365).

في تلك الأثناء انتشـــرت اشـــاعات في فرنســـا، مفادها قيام الملكيين بالتخطيط لتنفيذ مؤامرة، فضـــلاً عن إصـــدار أوامر من الملك بوقف القتال وإعلان عفوٍ عامٍ عن المهاجرين في الاحتفال بذكرى قيام الثورة الفرنسـية في الرابع عشـر من تموز، وزاد الاعتقاد بوجود مؤامرة حين وجه لافاييت من معسكره في موبوج **"Maubeuge"** خطابًا إلى الجمعية التشريعية في الثامن عشـر من حزيران، دعا فيه إلى تنفيذ الدسـتور بصـورة تعطي الملك سـلطات واسـعة في اختيار وزراء مستقلين، عدّ الجيروند واليعاقبة رسـالة لافاييت مقدمة لانقلاب حكومي، فأخذوا يحرضـون الجماهير للقيام بحركة ثورية (شكري، ٢٠٠٨، ص ٢٦٧).

تجمعت الجماهير في حي سانت انطوان وحي سان مارسو مستغلين إحياء ذكرى توقيع قســم ملعب ســاحة التنس[١]، إذ بلغ عددهم نحو (٢٠) ألفاً، وتوجهوا نحو الجمعية التشــريعية وقدموا عريضـة لإعادة وزراء الجيروند، ثم اتجهوا إلى قصـر التويلري**"Tuileries Palace"** ، وتمكنوا من دخول القصـــر والتجمع بداخله وهم يهتفون ((**يســـقط حق النقض**))، اســـتمر المتظاهرون داخل القصر ولم يخرجوا منه إلا بعد تدخل عمدة باريس جيروم بيتون[٢]**" Jérôme Pétion"**، إلا أَنهم استمروا بالإضراب لمدة أسبوع في حي سانت انطوان، ونتيجة لتلك الأحداث عاد لافاييت في الثامن والعشرين من حزيران ١٧٩٢، من مقر قيادته إلى باريس في محاولة منه لتفريق المتظاهرين وإعادة الهدوء إلى باريس، إلا أَنَّ البلاط أفشـــل محاولته وانســـحب لكونه لا يحظى بثقته. (فوريه وريشيه، ٢٠١٢، ص١٧٩-١٨٠؛ شكري، ٢٠٠٨، ص ٢٦٨-٢٦٩).

استغل المهاجرون والأُمراء الألمان حفل تتويج الإمبراطور فرانسيس الثاني **" Francis II"** (١٧٦٨-١٧٣٥) امبراطوراً في الرابع عشر من تموز ١٧٩٢، لحشد قواتهم التي انظم اليها (٨٠) ألف مقاتل بروسي استعدادًا لشن هجوم كبير على فرنسا (شكري، ٢٠٠٨، ص ٢٦٩)، إذ أَصـدر القائد البروسـي شـارل غوليم فرديناند- دوق دي برونزويك[٣]**" Charles Guillaume**

---

(١) قسم ساحة التنس: قسم أدلى به نواب الطبقة الثالثة في ٢٠ حزيران ١٧٨٩ حين عقدوا اجتماعهم في ملعب التنس بعد أن منعتهم قوة عســكرية من الحرس الفرنســي وبتحريض من البلاط ورجال الدين من دخول قاعة الاجتماعات الخاصـــة بالجمعية الوطنية، بحجة القيام بإصـــلاحات ضـــرورية، وبذلك اعتقدوا أن الملك يريد صـرفهم، لذا قرروا الانتقال إلى ملعب التنس، فاجتمعوا في السـاعة العاشـرة والنصـف صـباحاً واقسـموا يمين ملعب التنس. للمزيد ينظر: (الدوري، ٢٠١٣، ص ٤٥-٤٧).

(٢) جيروم بيتون: محام وسـياسـي فرنسـي، ولد في شـارتر عام ١٧٥٣، كان أحد اعضـاء اللجنة التي ذهبت لإحضـار الملك لويس السـادس عشـر من مدينة فارين عام ١٧٩١، أصـبح رئيس بلدية باريس عام ١٧٩١، أول رئيس للمؤتمر الوطني للمدة من (٢٠ أيلول- ٤ تشرين الاول ١٧٩٢)، صوت على إعدام الملك، احتجز في باريس بعد أحداث ٢ حزيران ١٧٩٣، هرب إلى كاين ثم إلى اقليم الجيروند، عثر عليه مقتولاً في ريف سانت ايميلو عام ١٧٩٤. للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Challamel et Lacroix, 1889, P. 34)

(٣) شـارل غوليم فرديناند – دوق دي برونزويك: عسـكري بروسـي، ولد عام ١٧٣٥، شـارك في حرب السـنوات السـبع (١٧٥٦ – ١٧٦٣)، دوق برونزويك من عام ١٧٨٠ حتى وفاته، شـارك في حروب التحالف الأوربي الأول ضد فرنسا، توفى في العام ١٨٠٦. للمزيد من التفاصيل ينظر:(Godechot, 1988, P.289)

Ferdinand–duc de Brunswick" من مقره في كوبلنز **"Coblenz"** في الخـامس والعشـرين من تموز بياناً أعلن فيه أَنَّه جاء لوضـع حد للفوضـى ولإسـتعادة سـلطة الملك لويس السادس عشر، كما طلب من أهالي باريس الخضوع للملك فوراً، وتوعد كل من يتصدى لجيوش الحلفاء سيقتل ويهدم بيته، وهدد باريس بالتدمير التام إذا تعرض الملك وأسرته للأذى. (ديورانت، ٢٠٠٢، ص ص ١٠٩-١١٠).

وصـــلت أخبار البيان إلى أهالي باريس في الثامن والعشـــرين من تموز ١٧٩٢، فزاد الاحتقان واتحد اليعاقبة والجيروند لإعداد هجوم جديد على الملكية، إذ خرج المتظاهرون في الثالث من آب من أقسام باريس نحو الجمعية التشريعية يقودهم عمدة باريس بيتون مطالبين خلع الملك والدعوة إلى مؤتمر وطني وتوجيه تهمة الخيانة إلى لافاييت، لكن الجمعية التشـــريعية رفضت تلك المطالب في جلستها المنعقدة في الثامن من آب ولاسيما الطلب الخاص بخلع الملك (شكري، ٢٠٠٨، ص ص ٢٧٠-٢٧١).

بعد أَنْ رفضت الجمعية التشريعية مطالب المتظاهرين استغل اليعاقبة الفرصة لإسقاط الحكم الملكي وإعلان الجمهورية، إذ اتفق أَعضـــاء الإدارة الســرية للثورة التي أســســها كل من روبســبير ومارا ودانتون على تحديد يوم العاشـــر من آب لتنفيذ الخطة الرامية لإســقاط الملكية (راشد، د.ت، ص١٠٢-١٠٣).

نتيجة للضـغط المتزايد على فرنسـا، انتفضـت أغلب البلاد ضـد الحكم الملكي، وفي ليلة العاشر من آب ١٧٩٢ تجمع المتظاهرون من أقسام باريس كافة في حي سانت انطوان وسيطروا على إدارة البلدية وأنشأوا إدارة مؤقته للبلدية، وفي الصباح توجه المتظاهرون نحو القصر وطالبوا بإسقاط الملك وتمكنوا في السـاعة الثامنة صـباحاً من دخول سـاحة القصـر فتصـدى لهم الحرس السـويسـري المكلف بحماية الملك، لكنه لم يتمكن من إخراجهم والسـيطرة على الموقف، مما دفع الملك إلى مغادرة القصر مع أُسرته إلى الجمعية التشريعية، وأمر الحرس السويسري بالإنسحاب، (سوبول، ١٩٨٩، ص٢٢٦-٢٢٧؛ ديورانت، ٢٠٠٢، ص١١١)، وللحيلولة دون تفاقم الأَوضـاع أصـدرت الجمعية التشـريعية مرسـوماً قررت فيه تعليق سـلطات الملك والدعوة لانتخاب مؤتمر وطني على أَنْ يتم تقديم مقترح في اليوم التالي لطريقة ووقت انتخاب المؤتمر، كما قررت تشكيل وزارة جديدة في اليوم نفسـه لتتولى سـلطات الملك لحين انتخاب المؤتمر الوطني (Anderson, 1908, P. 123-124).

نُقِلَ الملك لويس السادس عشر وأُسرته في مساء الثالث عشر من آب ١٧٩٢ إلى سجن التامبل **"Tample"** ووضـع تحت حراسـة مشـددة. (عبد العظيم رمضـان، ١٩٧٧، ص٣٦٩-٣٧٠) وبذلك فإن انتفاضـــة العاشـــر من آب عزلت الملك ولم يتمكن النظام الملكي من الوقوف أمامها.

ثانيًا: المؤتمر الوطني وإلغاء النظام الملكي:

لم تنتظر الجمعية التشريعية وصول جميع أعضاء المؤتمر الوطني المنتخبين، إذ قررت اخلاء مكانها بعد وصول عدد كبير من الأعضاء، ففي التاسع عشر من أيلول ١٧٩٢، استدعت النواب للاجتماع يوم غد العشرين من أيلول في الساعة الرابعة عصرًا في القصر الملكي، ووجهت بلدية باريس بتوفير الحماية لهم. (Aulard, 1921, P.268).

بعد انتهاء الانتخابات اجتمع نواب المؤتمر الوطني في قصر التويلري للمرة الأولى حوالي الساعة الخامسة والنصف مساءً يوم الخميس الموافق العشرين من أيلول ١٧٩٢، وبلغ عدد الحاضرين (٣٧١) عضوًا من أصل (٧٤٩) عضوًا، وانتخب بيتون رئيسًا بـ (٢٣٥) صوتًا من مجموع (٢٥٣) مُصوت في حين امتنع آخرون عن التصويت، ثم جرى انتخاب ستة أمناء سر، وفي الساعة التاسعة مساءً انتخب كوندرسيه نائبًا للرئيس بحصوله على (١٩٤) صوتًا من (٣٤٩) مُصوتًا. (Aulard, 1921, P.268).

تكوّن المؤتمر الوطني من (٧٤٩) عضوًا، وينتمي أغلب أعضائه إلى الطبقة البورجوازية **"Bourgeoisie"**، وكان (٩٦) عضوًا من الأعضاء السابقين في الجمعية التأسيسية، فضلًا عن (١٩٠) عضوًا من أعضاء الجمعية التشريعية، وأكثر من (٤٠٠) كانوا أعضاءً في الإدارات الإقليمية والمحلية، من بينهم (٢٥٠) قانونيًا، وينقسم أعضاء المؤتمر على ثلاث أحزاب رئيسة، حزب الجيروند وحزب اليعاقبة وحزب السهل (فوريه وريشيه، ٢٠١٢، ص٢٠٥).

نقل المؤتمر الوطني اجتماعاته إلى قاعة المانيج قرب قصر التويلري في الحادي والعشرين من أيلول، وألقى رئيس المؤتمر الوطني بيتون خطابًا، أكد فيه: "**ان الدستور لم يعد مقدسًا سوى بمقدار التعلق الشديد بماضي الأمة، إلا ان هذه الأمة ترغب بضمان حقوقها وسعادتها على أسس أكثر متانة، وان المؤتمر سيضع بين يديه مصير الشعب العظيم وجميع الأفراد والأجيال القادمة، وانه سيعمل من أجل الإنسانية جمعاء**". (Aulard, 1921, P.269).

وفي اليوم نفسه طالب عدد من الأعضاء بإلغاء الملكية، وكان في مقدمتهم هنري غريغوار[١] **"Henri Gregoire"**، إذ انتقد النظام الملكي مؤكدًا: "**إنَّ الملوك من الناحية الاخلاقية مثل الوحوش في الجانب المادي، وإن البلاطات هي محفل الجرائم ووكر للطغاة، وإنَّ تاريخ الملوك هو سجل شهداء الامة**"، ثم تساءل: "**بعد أن أصبحنا واعين تمامًا لهذه الحقيقة، ما الذي بقي لمناقشة؟**"، (Thiers, 1851, P.24-25)، فصوت المؤتمر بالموافقة على إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية، وفي مساء اليوم نفسه أُذِيعَ القرار في باريس وأرسل مرسوم إلغاء

(١) هنري غريغوار: قس وسياسي وكاتب فرنسي، ولد في مدينة لورين "Lorraine" في ٤ كانون الأول ١٧٥٠، عضو الجمعية الوطنية التأسيسية، انتخب عضوًا في الجمعية التشريعية عام ١٧٩١، ثم عضوًا في المؤتمر الوطني عام ١٧٩٢، دعا للقضاء على النظام الملكي وطالب بتوجيه الاتهام إلى الملك لويس السادس عشر، ساهم إلى حد كبير في تطوير وتنظيم التعليم العام في فرنسا، عضو مجلس الخمس مئة عام ١٧٩٥، ثم عضو في مجلس الشيوخ، توفى في باريس يوم ٢٨ نيسان ١٨٣١. للمزيد من التفاصيل ينظر:
(Carnot, 1882, P. 9-121)

النظام الملكي إلى الهيئات الإدارية في أَنحاء فرنسـا كافة (سـوبول، ١٩٨٩، ص٢٤٧-٢٤٨)، وتقرر إلغاء لفظي مسيو، ومدام، وسائر الأَلفاظ التي تدل على النبالة، وأَصبح الرجل يلقب بلفظ مواطن والمرأة بلفظ مواطنـة، لأَن نفوذ الملك وامتيازات النبلاء ورجال الدين جلبت للناس من التعس والظلم ما لا يمكن القضـاء عليه أو نسـيانه إلا بانقلاب شـامل في مناحي الحياة كلها. (الاسكندري وحسن، ١٩٢٢، ص١٧).

تلقى الشـعب الفرنسـي خبر إلغاء الملكية بفرح وحماس كبيرين، إذ عبروا عن فرحهم بالتصـفيق ورفع القبعات في الهواء وهتافات: "**تحيا الحرية والمسـاواة.. تحيا الجمهورية**". (Aulard, 1921, P.272).

ثالثًا: محاكمة الملك لويس السادس عشر:

كان الملك لويس السادس عشر ومنذ اعتقاله وسجنه مع أسرته في سجن الهيكل منقطعًا عن العالم الخارجي، قضـى معظم وقته في الكتابة وتعليم ابنه، ولم يسـمح له بالمراسـلة وقراءة الصـحف، ونتيجة لإخفاق محاولات الهرب التي قامت بها الملكة ماري انطوانيت، تم تشـديد الرقابة على الملك وزوجته فلم يسـمح لهما بحيازة الورق والأقلام، والسـكين والمقص، كما مُنعت الملكة من الخياطة والتطريز خشية اخفائها رسالة رمزية تمكنها من التفاهم مع بعض من مؤيديهم خارج السجن (حسن جلال، ١٩٢٧، ص٢٠١)، بل كان الحراس يقطعون كل لفة من الخبز إلى نصـفين ويفتشـوا الداخل بشـوكة، ويتذوقون الطعام للتأكد من عدم وجود أي شـيء مخفي فيه. (Hibbert, 1981, P.182).

كانت الأسـرة تتناول فطورها في السـاعة التاسـعة صـباحًا بغرفة الملك، ثم ينتقلون إلى غرفة الملكة لتدريس ابنهما وابنتهم، ويخرجون في السـاعة الواحدة ظهرًا لممارسـة الرياضـة، ويعودون لتناول الغداء في السـاعة الثانية، وبعد العشـاء يذهب كل منهما إلى غرفته (حسـن جلال، ١٩٢٧، ص٢٠١)، وبقى الملك مع أسرته حتى صـدر أمر عزله عن سـائر أفراد أسـرته في تشرين الأول ١٧٩٢ (شكري، ٢٠٠٨، ص٢٨٧).

بعد أن جرى تثبيت النظـام الجمهوري، أخذ المؤتمر الوطني على عـاتقه النظر في مصـير الملك، وبعد نقاشـات طويلة أنيطت تلك المهمة بلجنة التشـريع التي درسـت ولمدة طويلة شرعية محاكمة الملك أمام المؤتمر وإصـدار الحكم عليه، فضـلًا عن الطريقة التي ينبغي إتباعها في عملية المحاكمة، ففي السابع من تشرين الثاني ١٧٩٢، قدّم مقرر اللجنة جان بابتيست ميله **"Jean-Baptiste Mailhe"** (١٧٥٤-١٨٣٤) تقريرًا جوهريًا خلص إلى أن المؤتمر الوطني يتمتع بصـلاحيات محاكمة وإصـدار حكم على الملك، ثم جرت مناقشـة التقرير من النواب، (Jauffret, 1792, P.94; Walzer, 1974, P.93-94)، إذ تباينت الأحزاب في مواقفها، فقد عارض الجيروند محاكمة الملك مسـتندين إلى دسـتور ١٧٩١ الذي يعطيه الحصـانة، وحاولوا تأجيل المحاكمة على أقل تقدير، في حين رأى حزب السـهل ضـرورة قبول تقرير اللجنة والاقتراع على محـاكمـة الملـك، في حين اتخـذ اليعـاقبـة موقفًا متطرفًـا، وطـالبوا بـإعدام الملـك من دون

محاكمة، وقد تولى قيادة اليعاقبة في تلك المسألة روبسبير ولويس- انطوان سان جوست[١] **"Louis-Antoine Saint Just"**، واستندت دعواهما في ذلك على أن المؤتمر إنما يتألف من رجال دولة وسياسة ولا يتألف من قضاة، وإن ادانة الملك فصل في أمرها منذ أن تقرر عزله، وانه دائمًا مصدر خطر على النظام الجمهوري، والدستور مهما تضمن من نصوص لا يمكن أن يحول من دون اتخاذ إجراء تستوجبه ضرورة المحافظة على سلامة الأمة. (شكري، ٢٠٠٨، ص٢٨٦).

وصرّح سان جوست في الثالث عشر من تشرين الأول قائلًا: "**ان الرجال الذين سيحاكمون لويس عليهم هم أنفسهم أن يؤلفوا الجمهورية، ومن يعلقون بعض الأهمية على عقاب عادل للملك لن يؤسسوا أبدًا جمهورية... أما أنا فلا أرى حلًا وسطًا، فهذا الرجل يجب أن يملك أو أن يموت... ولا يمكن أن يحكم ببراعة... فهذا أمر واضح الجنون، فكل ملك هو مغتصب ومستبد**"، واستطرد قائلًا: "**إنه جلاد الباستيل... والتويلري، فأي عدو وأي أجنبي أضر بكم مثله؟**" (سوبول، ١٩٨٩، ص٢٥٦).

رأى روبسبير أَنَّ محاكمة الملك في نظره محاكمة للذين خلعوه، أي اخضاع الثورة لمحكمة استئناف ولخص ذلك الرأي في قوله: ((**إذا لم يكن الملك مذنبًا فالذين خلعوه مذنبون، ومحاكمته هي دعوه المحكمة للتحقيق**))، واختلف مارا عن زميليه سان جوست وروبسبير، إذ تحدث: ((**لويس يجب أن يساق إلى المحاكمة، وهذه الخطوة ضرورية لتثقيف الشعب؛ لأن من المهم أن نوصل جميع أعضاء المؤتمر الوطني إلى القناعة، بطرق مختلفة ومشابهة لطبيعة العقول**)). (فوريه وريشيه، ٢٠١٢، ص٢٠٩).

تبدل موقف الجيروند وانظموا إلى حزب الوسط في الاقتراع على محاكمة الملك، خشية من فقدان شعبيتهم إذا ما ظهروا بمظهر المدافعين عن الملك (شكري، ٢٠٠٨، ص٢٨٦)، وذلك على أثر حضور وزير الداخلية رولان إلى المؤتمر الوطني في العشرين من تشرين الثاني ١٧٩٢، واعلانه عن اكتشاف خزانة من الحديد، كانت موضوعة بمكان سري في أحد جدران غرف الملك في قصر التويلري تحوي عدة وثائق سرية مهمة تؤكد اتصال الملك بالثورة المضادة والدول الأوربية، وسلم تلك الوثائق إلى المؤتمر الوطني، فشكل المؤتمر لجنة من (١٢) عضو لفحصها، وتبين ان من بين تلك الوثائق مراسلات الملك مع ميرابو، وبين ميرابو وأحد قادة المهاجرين الجنرال فرانسوا دو بوييه **"François de Bouillé"** (١٧٣٩-١٨٠٠)، وأيضًا

(١) لويس- انطوان سان جوست: سياسي فرنسي، ولد في ٢٧ آب ١٧٦٧ بمدينة نيفر "Nièvre" وسط فرنسا، كان والده ضابط برتبة نقيب في سلاح الفرسان، انتقل سان جوست إلى باريس في بداية الثورة، تبنى مع الحماس نظريات جديدة امتازت بالتطرف، انتخب عضوًا في المؤتمر الوطني عام ١٧٩٢، صوت لصالح قرار اعدام الملك، شارك في صياغة دستور عام ١٧٩٣، صديق روبسبير المقرب ويرتبط ارتباطًا وثيقا معه، عضو مؤثر في لجنة السلامة العامة، ألقى القبض عليه مع روبسبير واعدم بالمقصلة في ٢٨ تموز عام ١٧٩٤. للمزيد من التفاصيل ينظر:

(Challamel et Lacroix, 1889, P.158)

مراسلات وزير الأسرة الملكية لابورت **"La Porte"** (١٧٣٧-١٧٩٢) مع أشخاص مرتبطين بالملك، تضمنت المراسلات كل الخطط والتدابير التي بحثت أما لاسترجاع سلطة الملك وأما لمساعدته وتسهيل هروبه من باريس، فضلًا عن تفاصيل مهمة تتعلق بانتفاضة العاشر من آب، مما جعل أمر تأجيل المحاكمة أمرًا مستحيلًا بل عجل بها، وكانت تلك المراسلات الأساس الرئيس الذي استند عليه الأعضاء لتوجيه الاتهام ضد الملك. (Archives Parlementaires de 1787 à 1860, 1898, P.493-494; Sarrut, 1856, P.7).

وعلى الرغم من مطالبة اليعاقبة بإعدام الملك من دون محاكمة مع تأثر أغلبية أعضاء المؤتمر بحججهم وبأن لويس كان مذنبًا في نظرهم، إلا أن الأعضاء رأوا من الضروري أن تجري محاكمة نظامية، كي لا يشك الرأي العام في فرنسا وخارجها بشرعية الحُكم، لذا أقروا في الخامس من كانون الأول ١٧٩٢، أَنَّ المحاكمة ستتم وأَنَّ المؤتمر الوطني هو من سيحاكم الملك، وفي اليوم التالي عَيّن المؤتمر لجنة لإعداد قرار الاتهام في جرائم الملك، وفي العاشر من الشهر نفسه قدَّمت اللجنة ورقة الاتهام للمؤتمر (فوريه وريشيه، ٢٠١٢، ص ص٢٠٨-٢٠٩؛ شكري، ٢٠٠٨، ص٢٨٦-٢٨٧).

بدأت محاكمة الملك لويس السادس عشر يوم الثلاثاء الموافق الحادي عشر من كانون الأول ١٧٩٢، بتوجيه الاتهام ضده على الجرائم التي ارتكبها ضد الشعب الفرنسي (سوبول، ١٩٨٩، ص٢٥٧)، وتم توجيه (٣٣) تهمة له وطلب منه الإجابة عنها، ومن بين أهم تلك التهم والاجابات عليها (Trapp, 1793, P.55-66) :

- ١. الهجوم على سيادة الشعب حينما أقدم لويس على غلق مجلس طبقات الأمة محاولًا حل الجمعية الوطنية في العشرين من حزيران ١٧٨٩.
  - ❖ لم تكن هناك قوانين تمنعني من ذلك.
- ٢. أمرت القوات بالتقدم ومواجهة مواطني باريس ولم يتوقف الأمر إلا بعد اقتحام الباستيل في الرابع عشر من تموز ١٧٨٩.
  - ❖ كان ذلك من حقي ولكن لم يكن لدي أي نية لإراقة الدماء.
- ٤. رفض التوقيع على إلغاء الامتيازات الاقطاعية التي تم التصويت عليها في الرابع من آب، ورفض إعلان حقوق الإنسان والمواطن في السادس والعشرين من آب ١٧٨٩.
  - ❖ رفضي كان عادلًا.
- ٥. محاولات رشوة أعضاء الجمعية التأسيسية ولاسيما ميرابو.
- ٦. محاولة الهرب إلى فارين في الحادي والعشرين من حزيران ١٧٩١.
  - ❖ ارجع إلى ما قلته للجمعية في ذلك الوقت
- ٨. قَبِلتَ ضمنًا بصمتك إعلان بلنتز في آب ١٧٩١، الذي نص على عودة الملكية المطلقة عن طريق التدخل العسكري من القوى الأوروبية الأخرى.
  - ❖ هذا خطأ وزيري.

- ١٥. تحويل الأموال إلى مهاجري كوبلنتز عبر الحدود الفرنسية والقبول الضمني بالصمت والاستخبارات مع جيش المهاجرين المنتشرين في كوبلنتز والمزمع القيام بمسيرة إلى باريس.
  - ❖ لا توجد كلمة صحيحة في هذه التهمة.
- ٢٥. استخدام النقض الملكي على المرسوم الصادر ضد الكهنة الرافضين للدستور المدني لرجال الدين.
  - ❖ منحني الدستور حق النقض.
- ٣٣. أمرت بإطلاق النار على الناس وسفك دماء المواطنين الفرنسيين في العاشر من آب ١٧٩٢.
  - ❖ لم أصدر الأوامر، أنا بريء من دمائهم.

وافق المؤتمر الوطني على طلب الملك بأن يتولى الدفاع عنه فريق من المحامين، واختار لتلك المهمة جاي تارجيه "Guy Target" (١٧٣٣-١٨٠٦)، وفرانسوا دينيس ترونشيه **"François Denis Tronchet"** (١٧٢٦-١٨٠٦) فاعتذر الأول لكبر سنه وتدهور حالته الصحية، وتطوع كريستيان مالزهرب "Chrétien Malesherbes" (١٧٢١-١٧٩٤) بدلًا عن تارجيه، وقد قاما بتكليف المحامي ريمون دي سيز[١] **"Raymond de Sèze"** بالمرافعة. (Alison, 1849, P.302-303).

استؤنفت المحاكمة في السادس والعشرين من كانون الأول ١٧٩٢، وقد دافع عنه المحامي دي سيز، إذ أكد على عدم أهلية المؤتمر الوطني للمحاكمة، وطعن بشرعية اجراءاته، واستند في دفاعه إلى دستور عام ١٧٩١، إذ قال: **((أيها المواطنون... إن حصانة الملك منصوص عليها في دستور ١٧٩١، ومع ذلك، فإذا ما عُمِدَ إلى محاكمته فلا يحاكم كملك، بل كمجرد مواطن، وحينئذ يجب أن يستفيد من الضمانات نفسها: هيئة محلفين مزدوجة من الاتهام والقضاة، أريد أن أسأل أين هؤلاء المحلفين من الاتهام والقضاة؟ أين الشهود؟ سأتحدث بصراحة رجل حُر، أنا أبحث بينكم عن قضاة ولا أرى سوى المتَهِمين، أين مبدأ الفصل بين السلطات وأنتم حينما تكونون المحكمة...**" (L'Imprimerie Nationale, 1792, P.15)، ثم أشاد بأفكاره بعد الثورة القائمة على الحرية والمساواة، وأنكر اتفاق الملك مع الأعداء، وذكر أن المرافعة تخفي تحتها الجوهر السياسي للمحاكمة، لذا انبرى سان جوست وهتف: "**ليس للعدالة من الناحية المادية، وسيلة لإيقاف التستر على الجرائم الكبرى، إننا لا نرى الجريمة لكننا نُصاب بها**"، وقد حاول الجيروند انقاذ الملك فطالبوا بتحكيم الشعب، إذ قال فيرنيو: "**الشعب هو الذي منح الملك الحصانة بدستور ١٧٩١، والشعب هو الذي يستطيع أنْ يسحب منه هذه**

(١) ريمون دي سيز: محامٍ فرنسي، ولد في ٢٦ أيلول ١٧٥٠، أظهر براعة في الدفاع عن لويس السادس عشر، سجن وفق قانون الاشتباه عام ١٧٩٣، أفرج عنه بعد سقوط روبسبير عام ١٧٩٤، أصبح عام ١٨١٥ رئيس محكمة النقض وعضو في الأكاديمية الفرنسية، توفى في باريس في ٢ أيار ١٨٢٩. للمزيد ينظر:
(Challamel et Lacroix, 1889, P. 94)

الحصانة" (فوريه وريشيه، ٢٠١٢، ص ص٢٠٩-٢١٠)، وفي الثامن والعشرين من كانون الأول رد روبســـبير على طلب الجيروند وحذر من الخطر الذي قد تتعرض له البلاد إذا ما تم الرجوع إلى الشعب بقوله: "**إن ذلك يعني بلبلة الجمهورية دون جدوى**" (سوبول، ١٩٨٩، ص٢٥٧).

وفي الرابع من كـانون الثـاني ١٧٩٣، رفض رئيس المؤتمر الوطني برتنـاند بـاريـه[١] **"Bertrand Barère"** الذي ينتمي لحزب الســـهل اقتراح فيرينيو، وقال: "**نســـتطيع تقديم قانون لتصـديق الشـعب، لكن محاكمة الملك ليسـت بقانون... المحاكمة في الواقع إجراء من إجراءات الســـلامة العامة أو إجراء للأمن العام، ولكن إجراءات الســـلامة العامة لا تخضـــع لتصديق الشعب**". (Mathiez, 1989, P.307).

وفي الحقيقة أَنَّ موقف الجيروند ليس حبًا بالملك بل كانت لهم مصـــالح ســـياســـية ولاعتقادهم أَنَّ إعدام الملك سيثير حفيظة الدول الملكية في أُوربا ضد فرنسا وبذلك تكسب فرنسا أَعداءً جدد، فضـلًا عن الأَعداء في الداخل، كما أنَّ لانهيار الملكية تأثير على الاقتصـاد التجاري الذي تعتمد عليه البورجوازية في إنماء ثروتها، أما اليعاقبة فرأوا أَنَّ الملك هو رمز للملكية وبما أَنَّ الشـــعب اختار الجمهورية فلا بد من التخلص من الملكية عمليًا ونظريًا ويتجلى ذلك بإعدام الملك. (آمال السبكي، ١٩٨٥، ص٤٣).

وفي الرابع عشر من كانون الثاني، طرحت ثلاثة أسئلة على المؤتمر الوطني ليبدي رأيه فيها، وكان أولها: هل أن لويس كابيه مذنب بالتآمر ضـد حرية الأمة وبالخيانة ضـد السـلامة القومية؟، وثانيها: هل يطرح الحكم الذي يصدره المؤتمر على الشعب لإقراره؟ أما السؤال الثالث ما الحكم الذي سيصدر بحق لويس؟ (سوبول، ١٩٨٩، ص٢٥٨).

وقرر المؤتمر عرض الأسئلة على التصـويت في اليوم التالي على أن يدلي كل عضـو بصوته من على المنصة، وأن يكتب اسمه ويوقع عليه وله الحرية في ذكر سبب التصويت، وإن الأعضـــاء الغائبين من دون ســـبب يجب توجيه اللوم لهم، على أن يصـــوتوا حتى بعد انتهاء التصـويت العام، وعلى أية حال بدأ التصـويت، فصـوّت (٦٨٣) بأن لويس مذنبًا، وأعلن الرئيس، باسـم المؤتمر الوطني، أن لويس كابيه مذنب بالتآمر ضـد حرية الأمة، وبالخيانة ضـد السـلامة القومية (Thiers, 1851, P. 240-241)، وجرى التصويت على السؤال الثاني فصوت (٢٨٠) لصـالح استفتاء الشـعب، و صـوت (٤٢٣) ضـد الاستفتاء وامتنع خمسـة عن التصـويت وأعطى (١١) عضـوًا رأيهم بشـروط مختلفة، وأعلن الرئيس، باسـم المؤتمر الوطني، أن الحكم على لويس كابيه لا ينبغي أن يخضـــع لتصـــديق الشـــعب، وأجل الســـؤال الثالث لجلســـة اليوم التالي. (Mathiez, 1989, Vol. II, P.308; Thiers, 1851, P.241).

---

(١) برتناند باريه: سياسي فرنسي، ولد في ١٠ أيلول ١٧٥٥، عضو الجمعية التأسيسية، عضو المؤتمر الوطني، كان من الأعضاء الأوائل في لجنة السلامة العامة، اختلف مع روبسبير ودانتون واعتقل ثم تمكن من الهرب، رجع للعمل السياسي بعد انقلاب برومير ١٧٩٩، توفي في ١٥ كانون الثاني ١٨٤١. للتفاصيل ينظر: (Challamel et Lacroix, 1889, P.104).

كانت جلسة يوم السادس عشر من كانون الثاني ١٧٩٣، أهم من الجلسات السابقة، كانت الجلسة الحاسمة، لأن إعلان الذنب لن يكون ذا أهمية إذا ما حُكم على لويس السادس عشر بالنفي فقط، وبذلك سيتحقق هدف الذين أرادوا إنقاذه، لأن كل ما يمكن أن يطمحوا إليه في حينها هو إنقاذه من المقصلة، وقد جلس اليعاقبة مبكرًا في الأماكن التي تمكنهم من رؤية المنصة التي سيظهر فيها كل عضو عندما يدلي بصوته، وكانت غايتهم فضح المتعاطفين والمؤيدين للملك. (Thiers, 1851, P.242).

وعلى أية حال عُقدت الجلسة وقرر المؤتمر أن تكون جلسة مفتوحة حتى يتم الانتهاء من التصويت، وقُدّم طلب للمؤتمر لتحديد عدد الأصوات التي تتطلب تمرير نتيجة التصويت، فاقترح بيير لاهاردي **"Pierre Lehardy"** (١٧٥٨-١٧٩٣)، أن يكون التصويت بأغلبية الثلثين كالمحاكم الجنائية، فعارضه دانتون وطالب بأغلبية بسيطة أي أكثر من النصف، وأصر جان- دينيس لانجينيه **"Jean-Denis Lanjuinais"** (١٧٥٣-١٨٢٧)، على المطالبة بأغلبية الثلثين، إذ تحدث بصوتٍ عالٍ: "**هناك انتهاك للعدالة يجب على الأقل مراعاة ما يتطلب ثلثي الأصوات**"، واستطرد قائلًا: "**أنُصوّت تحت خناجر ومدافع الفصائل**" ، (Thiers, 1851, P.243)، - في إشارة منه لمؤيدي اليعاقبة الذين يتجمهرون في محيط المؤتمر-، فأدى ذلك لحدوث نقاش حاد انتهى بإعلان المؤتمر أن أغلب قراراته المشابهة مررت جميعًا بأغلبية يسيرة. (Thiers, 1851, P.243).

بدأ التصويت في الساعة السابعة والنصف مساءً واستمر التصويت طوال اليوم التالي السابع عشر من كانون الثاني حتى انتهى في الساعة السابعة مساءً، (Thiers, 1851, P.247)، فقرر المؤتمر عدم دخولهم، وبدأ رئيس المؤتمر فيرينيو بإعلان نتيجة التصويت، إذ صوت (٣٨٧) بالإعدام من (٧٢١) مصوتًا، وصوت (٢٨٦) لصالح الاحتجاز أو النفي، أما الأعضاء الآخرين فأعطوا آراء مختلفة ومنهم من امتنع عن التصويت، وبذلك قرر المؤتمر إعدام لويس السادس عشر في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٧٩٣. (Mathiez, 1989, P.308; Thiers, 1851, P.247-248).

احتج فريق الدفاع على الحكم الصادر بحق لويس السادس عشر، ورأوه قاسيًا جدًا، إذ طالب المحامي دي سيز بعرض الحكم على استفتاء الشعب، ورأى ترونشيه أن المؤتمر تقيّد بصرامة قانون العقوبات، وأهمل الرأفة في الأحكام التي تم اللجوء إليها (Bell, 1831, P.294)، لذا قدّم عدد من أعضاء المؤتمر الوطني من الجيروند وأبرزهم وبريسو وكوندرسيه، مقترحًا لإيقاف تنفيذ الإعدام بحق لويس السادس عشر، وذلك نظرًا للظروف الخارجية التي قد تؤدي إلى إثارة الدول الأوربية ضد فرنسا، فعُرض المقترح للتصويت في التاسع عشر من كانون الثاني، وفي الساعة الثالثة صباحًا من يوم العشرين من الشهر نفسه انتهى التصويت وأعلن رئيس المؤتمر عدم الموافقة على وقف التنفيذ بـ (٣٨٠) صوتًا، مقابل (٣١٠) أصوات. (Thiers, 1851, P.251; Mathiez, 1989, P.308)

في الســـاعة الثانية بعد الظهر في العشـــرين من كانون الثاني ١٧٩٣ بَلَّغ المجلس التنفيذي لويس الســادس عشــر بحكم المؤتمر الوطني، وان إعدامه سـيكون غدًا (Godechot, 1988, P.127)، وفي اليوم التالي اسـتيقظ الملك في السـاعة الخامسـة صـباحًا وتناول فطوره، وقصّ شـعره، وفي السـاعة الثامنة صـباحًا وصـل مندوب البلدية والمحكمة الجنائية إلى سـجن الهيكل، وأبلغوه بالاســـتعداد لمواجهة مصـــيره، ركب الملك العربة وأُخِذ إلى ميدان الثورة، حيث نصـبت المقصـلة، ووصـل الموكب إلى تلك السـاحة بحدود السـاعة العاشـرة صـباحًا، فنزل من العربة وصـعد سُـلم المقصـلة، وخاطب الناس قائلًا: "**أنا أموت بريئًا من الجرائم التي اتهموني بها، أنا أسامح المسؤولين عن موتي، وأدعو الرّب ألا تكون الدماء التي ستريقوها اليوم وبالًا على فرنسا...**"، ووسط قرع الطبول لم يسمع بقية كلامه واقتيد إلى المقصلة، وقال القس المرافق له: "**يا ابن القديس لويس، اصـعد إلى السـماء!**"، وبحدود السـاعة العاشـرة وعشـرة دقائق قطع الجلاد رأسه، وقام برفعه لتراه الجماهير، فهتفوا بصوت واحد: "**فالتحيا الجمهورية، فالتحيا الأمة**" (Thiers, 1851, P.262; Bell, 1831, P.297-299).

كان إعدام الملك يمثل انتصـــار اليعاقبة على الجيروند، ومن ناحية أُخرى يمثل بداية النهاية لأسطورة الحكم الإلهي المقدس للملوك في أوربا (البطريق ونوار، د.ت، ص٤١٢).

وبإعدام لويس الســـادس عشـــر جرى تثبيت النظام الجمهوري، وانتهى كل أمل عند المهاجرين الملكيين والطامحين بإعادة الملكية إلى فرنسا.

الخاتمة

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات الآتية:

١. شكلت الثورة الفرنسية منعطفًا تاريخيًا للمراحل اللاحقة من خلال تشكيل حكومات متعاقبة توالت في حكم فرنسا مما ولد تغيرات سياسية واقتصادية على الصعيد الداخلي الفرنسي.
٢. إن رؤية الملك لويس الســادس عشــر والملكة ماري انطوانيت في إعادة الملكية المطلقة في فرنســـا عن طريق إعلان الحرب على النمســـا لم تكن موفقة، إذ أدت الحرب إلى التعجيل في تحديد ســلطات الملك ثم إلى تعليق ســلطاته بعد عبور القوات النمســاوية والبروسية والمهاجرين الحدود الفرنسية.
٣. على الرغم من رغبتهم الصادقة في مناصرة الملك لويس السادس عشر ضد المعارضين له، كان لتحركات المهاجرين من النبلاء ورجال الدين ثم بيان دوق برونزويك سبب رئيس في اندلاع انتفاضة العاشر من آب التي أدت إلى عزل الملك.
٤. كان تشكيل المؤتمر الوطني ضـرورة حتمية لسـياسـات حكومات الثورة المتعاقبة ولاسـيما الجمعية التشـريعية التي أخفقت في أداء واجبها والحفاظ على النظام السـياسـي واسـتقرار فرنسـا، إذ بادرت مع الملك لويس السـادس عشـر بإعلان الحرب على النمسـا في الوقت الذي لم تكن فيه فرنسا مستعدة لتلك الحرب.

٥. إن إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية ثم محاكمة الملك وإعدامه جاء نتيجة حتمية وإجراءً مسبقًا من اليعاقبة لقطع الطريق ووضع حدٍ لمحاولات الملك والملكيين والمتعاطفين معهم من جهة والدول الأوربية من جهة أخرى لتقويض الثورة وإنهائها.

المصادر:

الاسكندري، عمر وحسن، سليم. (١٩٢٢). تاريخ اوربا الحديثة وآثار حضارتها. ج٢. مطبعة المعارف. مصر.

البطريق، عبد الحميد ونوار، عبد العزيز. (د.ت). التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا، دار النهضة العربية، بيروت.

حسن جلال، حسن. (١٩٢٧). الثورة الفرنسية، مطبعة دار الكتب المصرية. القاهرة.

الدوري، أشواق سالم إبراهيم الدوري. (٢٠١٣). الجمعية التأسيسية الفرنسية ١٧٨٩-١٧٩١. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة سامراء. كلية التربية.

الدوري، عمار شاكر محمود أحمد (٢٠١٤). تاريخ فرنسا اثناء عهد القنصلية ١٧٩٩-١٨٠٤. دار تموز. دمشق.

ديورانت، ول وايريل. (٢٠٠٢). قصة الحضارة (عصر نابوليون) تاريخ الحضارة الأوروبية من ١٧٨٩ إلى ١٨١٥. ترجمة: عبد الرحمن عبد الله الشيخ. الكتاب الأول، المجلد ١١. المجمع الثقافي، دار الجيل. أبو ظبي – بيروت.

راشد، زينب عصمت. (د. ت). تاريخ اوربا الحديث في القرن التاسع عشر. دار الفكر العربي. القاهرة.

رمضان، عبد العظيم. (١٩٧٧). تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث من ظهور البورجوازية الأوروبية إلى الحرب الباردة. ج١. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

السبكي، آمال. (١٩٨٥). اوربا في القرن التاسع عشر (فرنسا في مئة عام)، عالم المعرفة، جدة.

سوبول، البير. (١٩٨٩). تاريخ الثورة الفرنسية. ترجمة: جورج كوسى. ط٤. منشورات عويدات. بيروت.

شكري، محمد فؤاد. (٢٠٠٨). تاريخ أوربا في القرن التاسع عشر الصراع بين البورجوازية والاقطاع ١٧٨٩-١٨٤٨، المجلد الأول، ط٢، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.

عجميي، نعيم كريم وظاهر، مشعل مفرح. (٢٠٠٩). الملكة ماري انطوانيت (١٧٥٥-١٧٩٣) في مواجهة الثورة الفرنسية. مجلة آداب البصرة. العدد (٤٩). جامعة البصرة.

عوض، لويس. (١٩٩٢). الثورة الفرنسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

فوريه، فرانسوا وريشيه، ديني. (٢٠١٢). الثورة الفرنسية، ترجمة: صياح الجهيم، ج١، ط٢، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

قرقوط، ذوقان. (١٩٨٠). الثورة الفرنسية (دراسة في الأصول والإتجاهات)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ليفيير، جورج. (١٩٧٠) عصر الثورة الفرنسية، تعريب: جلال يحيى، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية.

مراد، محمد، (د.ت). اوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة. دار المنهل اللبناني. بيروت.

موسنييه وآخرون، رولان. (١٩٦٨) موسوعة تاريخ الحضارات العام (القرن الثامن عشر عصر الأنوار). ترجمة: يوسف اسعد داغر وفريد م. داغر. المجلد٥. منشورات عويدات. بيروت.

النيازي، إسراء شرشاب عايد. (٢٠١٤). ماري انطوانيت (١٧٥٥-١٧٩٣) وموقفها من الثورة الفرنسية. رسالة ماجستير (غير منشورة). جامعة ذي قار. كلية التربية للعلوم الإنسانية.

هامبســـن، نورمن. (١٩٦٣). التاريخ الاجتماعي للثورة الفرنســـية. ترجمة: فؤاد اندراوس. مراجعة: محمد أحمد انيس. دار الكتاب الجامعي. القاهرة.

References

Alison, Archibald. (1849) History of Europe From the Commencement of the French Revolution to the Restoration of the Bourbons in MDCCCXV. Vol. 2. London.

Anderson, Frank Maloy. (1908). The Constitutions and other Select Documents Illustrative of the History of France (1789-1907). Second Edition. U.S.A.

Archives Parlementaires de 1787 à 1860. (1898). Tome LIII. Paris.

Aulard, A. (1921). Histoire Politique de la Révolution Française Origines et Développement de la Démocratie et de la République (1789-1804). Cinquième Édition. Paris.

Bell, John. (1831). The History of the First Revolution in France Comprising the Period from 1787 to 1802. London.

Biesinger, Joseph A. (2006). Germany: A Reference Guide from the Renaissance to the Present. U.S.A.

Carnot, H. (1882). Henri Grégoire évêque républicain. Paris.

Challamel, Augustin et Lacroix, Désiré. (1889). Album du Centenaire Grands Hommes et Grands Faits de la Révolution Française (1789-1804). Paris.

Godechot, Jacques. (1988). La Révolution Françoise (Chronologie Commentee 1787-1799), Librairie Academique Perrin.

Gomel, Charles. (1902). Histoire financière de la Législative et de la Convention. Vol. I. Paris.

Hibbert, Christopher. (1981). The Days of the French Revolution. New York.

Jauffret, L. F. (1792). Histoire impartiale du procès de Louis XVI, ci-devant Roi des Français ou Recueil complet et authentique de tous les rapports faits à la Convention Nationale, concernant le procès du ci-devant Roi. Tome Premier. Paris.

L'Imprimerie Nationale. (1792). Défense de Louis, Prononcée à la Barre de la Convention Nationale, Le Mercredi 26 Décembre 1792, l'an premier de la République. Par le Citoyen de Sèze. Paris.

Mathiez, Albert. (1989). La Révolution française. Vol. II. Lyon.

Richardson, Hubert N. B. (1920). A Dictionary of Napoleon and His Times. New York. 1920.

Sarrut, Germain. (1856). Histoire de France de 1792 à 1849. Paris.

Thiers, M. (1851). Histoire de la Révolution Française. Tome. Troisième. Troisième édition. Paris.

Trapp, Joseph. (1793). Proceedings of the French National Convention on the Trial of Louis XVI Late King France and Navarre to which are added several interesting occurrences. Second Edition, London.

Von Pastor, Ludwig. (1952). The History of the Popes from the close of the Middle Ages. Translated: E. F. Peeler. Volume. XXXIX. London.

Walzer, Michael. (1974). Regicide and Revolution: Speeches at the Trial of Louis XVI. Translated: Marian Rothstein. Cambridge University Press. New York.

Al-Iskandari, Omar and Hassan, Salim. (1922). The History of Modern Europe and the Effects of its Civilization. Vol. 2. Al-Maaref Press, Egypt.

Al-Batrik, Abdul Hamid and Nawar, Abdul Aziz. (n.d.). Modern European History from the Renaissance to the Congress of Vienna, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Beirut.

Hassan Jalal, Hassan. (1927). The French Revolution, Dar Al-Kutub Al-Masryia Press, Cairo.

Al-Douri, Ashwaq Salem Ibrahim Al-Douri. (2013). The French Constituent Assembly 1789-1791. Master's Thesis (unpublished). Samarra University, College of Education.

Al-Douri, Ammar Shaker Mahmoud Ahmad (2014). The History of France During the Consulate Era 1799-1804. Dar Tammuz, Damascus.

Durant, Will and Errell. (2002). The Story of Civilization (The Era of Napoleon): A History of European Civilization from 1789 to 1815. Translated by: Abdul Rahman Abdullah Al-Sheikh. Book One, Volume 11. Cultural Complex, Dar Al-Jeel, Abu Dhabi - Beirut.

Rashed, Zainab Ismat. (n.d.). Modern History of Europe in the Nineteenth Century. Dar Al-Fikr Al-Arabi. Cairo.

Ramadan, Abdul Azim. (1977). History of Europe and the World in the Modern Era: From the Rise of the European Bourgeoisie to the Cold War. Vol. 1. Egyptian General Book Organization, Cairo.

Al-Sabki, Amal. (1985). Europe in the Nineteenth Century (France in a Hundred Years). Alam Al-Ma'rifa, Jeddah.

Sobol, Albert. (1989). History of the French Revolution. Translated by: George Koussi. 4th ed. Oweidat Publications, Beirut.

Shukri, Muhammad Fuad. (2008). History of Europe in the Nineteenth Century: The Conflict between the Bourgeoisie and Feudalism 1789-1848, Volume 1, 2nd ed., National Library and Archives Press, Cairo.

Ajami, Naim Karim and Zahir, Mishaal Mufreh. (2009). Queen Marie Antoinette (1755-1793) Confronting the French Revolution. Basra Literature Magazine, Issue (49), University of Basra.

Awad, Louis. (1992). The French Revolution. Egyptian General Book Organization. Cairo.

Fourie, François and Richet, Denny. (2012). The French Revolution, translated by Sayyah al-Jahim, Vol. 1, 2nd ed., Syrian General Book Organization, Damascus.

Qarqout, Dhuqan. (1980). The French Revolution (A Study of Origins and Trends), Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut.

Levier, George. (1970) The Era of the French Revolution, translated by Jalal Yahya, University Book House, Alexandria.

Murad, Muhammad, (n.d.). Europe from the French Revolution to Globalization. Dar Al-Manhal Al-Lubnani. Beirut.

Musnier et al., Roland. (1968). Encyclopedia of the General History of Civilizations (The Eighteenth Century: The Age of Enlightenment). Translated by Youssef Asaad Dagher and Farid M. Dagher. Volume 5. Oweidat Publications, Beirut.

Al-Niyazi, Israa Sharshab Ayed. (2014). Marie Antoinette (1755-1793) and Her Position on the French Revolution. Master's Thesis (unpublished). Dhi Qar University, College of Education for the Humanities.

Hampson, Norman. (1963). The Social History of the French Revolution. Translated by Fouad Andraos. Revised by Muhammad Ahmad Anis. University Book House, Cairo.